التـاريخ : ٣٠ أكتوبر ٢٠٢٢

اشـــارة :

قرار إداري
رقم (٤٢٠) لسنة 2022م

وكيل الـوزارة

بعد الاطلاع على:

- المرسوم بقانون رقم (15/ 1979) في شأن الخدمة المدنية وتعديلاته.
- المرسوم الصادر بتاريخ 1979/4/4 في شأن نظام الخدمة المدنية وتعديلاته.
- المرسوم رقم 53 لسنة 1998م في شأن اختصاصات وزير الدولة لشئون مجلس الأمة.
- قرار مجلس الخدمة المدنية رقم (25) لسنة 2006 بشأن شروط شغل الوظائف الإشرافية بالوزارات والإدارات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة التي تسري بشأنها أحكام قانون ونظام الخدمة المدنية وتعديلاته.
- القرار الوزاري رقم (3) لسنة 2017 بشأن تفويض وكيل الوزارة في بعض اختصاصات الوزير.
- القرار الوزاري رقم (12) لسنة 2021 بشأن ندب الدكتور/احمد براك الهيفي وكيل الوزارة المساعد لقطاع البحوث ونظم المعلومات لمباشرة اختصاصات وكيل الوزارة.
- القرار الإداري رقم (53) لسنة 2021 الصادر بتاريخ 2021/4/7 بشأن ندب السيد/ محمد حمد فياض العنزي لشغل وظيفة مراقب للشئون المالية بإدارة الشئون المالية
- موافقة لجنة شئون الموظفين في اجتماعها رقم (2) المنعقد بتاريخ 19 / 4 / 2022 على تثبيت الموظف المذكور أدناه في وظيفة مراقب للشئون المالية بإدارة الشئون المالية
- موافقة مراقبي شئون التوظف رقم (2022/14) المؤرخة 2022/5/10 على تثبيت الموظف المذكور في وظيفة مراقب للشئون المالية بإدارة الشئون المالية.

قـرر

مادة أولى:

يثبت الموظف / محمد حمد فياض العنزي - كويتي الجنسية - (ر.م 276120701239) في وظيفة مراقب للشئون المالية بإدارة الشئون المالية.

مادة ثانية :

على جهات الاختصاص تنفيذ هذا القرار، ويعمل به اعتبارا من تاريخ صدوره. وينشر في لوحات الإعلان بالوزارة.

وكيل الوزارة

د. احمد براك الهيفي
الوكيل المساعد لقطاع البحوث ونظم المعلومات
مكتب وزير الدولة لشئون مجلس الأمة

التواصل الإلكتروني G2G
مكتب وزير الدولة لشئون مجلس الأمة

S.g

قرار إداري
رقم ( ) لسنة 2022م

وكيل الوزارة

بعد الاطلاع على:

- المرسوم بقانون رقم (15/ 1979) في شأن الخدمة المدنية وتعديلاته.
- المرسوم الصادر بتاريخ 1979/4/4 في شأن نظام الخدمة المدنية وتعديلاته.
- المرسوم رقم 53 لسنة 1998م في شأن اختصاصات وزير الدولة لشئون مجلس الأمة.
- قرار مجلس الخدمة المدنية رقم (25) لسنة 2006 بشأن شروط شغل الوظائف الإشرافية بالوزارات والإدارات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة التي تسري بشأنها أحكام قانون ونظام الخدمة المدنية وتعديلاته.
- القرار الوزاري رقم (3) لسنة 2017 بشأن تفويض وكيل الوزارة في بعض اختصاصات الوزير.
- القرار الوزاري رقم (12) لسنة 2021 بشأن ندب الدكتور/احمد براك الهيفي وكيل الوزارة المساعد لقطاع البحوث ونظم المعلومات لمباشرة اختصاصات وكيل الوزارة.
- القرار الإداري رقم (53) لسنة 2021 الصادر بتاريخ 2021/4/7 بشأن ندب السيد/ محمد حمد فياض العنزي لشغل وظيفة مراقب للشئون المالية بإدارة الشئون المالية
- موافقة لجنة شئون الموظفين في اجتماعها رقم (2) المنعقد بتاريخ 19 / 4 / 2022 على تثبيت الموظف المذكور أدناه في وظيفة مراقب للشئون المالية بإدارة الشئون المالية
- موافقة مراقبي شئون التوظف رقم ( ) المؤرخة / / على تثبيت الموظف المذكور في وظيفة مراقب للشئون المالية بإدارة الشئون المالية.

قـرر

مادة أولى:

يثبت الموظف / محمد حمد فياض العنزي - كويتي الجنسية - (ر.م 276120701239) في وظيفة مراقب للشئون المالية بإدارة الشئون المالية.

مادة ثانية :

على جهات الاختصاص تنفيذ هذا القرار، ويعمل به اعتبارا من تاريخ صدوره. وينشر في لوحات الإعلان بالوزارة.

٢٠٢٢/١٤ ٢٠٢٢/٥/١٠

وكيل الوزارة

بعد الاطلاع على موضوع القرار والمستندات المرفقة نفيدكم بأنه روعي عند اصدار قرار مجلس الخدمة المدنية (٢٠١٦/٢٥) بشأن شروط شغل الوظائف الإشرافية وذلك في ضوء الثابت بأوراقكم عن حصول المذكور على تقييم كفاءة لمدة ممتاز عن عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١ مع مراعاة ادراج تقييمي الكفاءة بالنظم المتكاملة

لوزارة [illegible] وتحريره

نسخ إلى:-
- مكتب وكيل الوزارة.
- مكتب الوكيل المساعد لقطاع الشئون الإدارية والمالية.
- إدارة الشؤون المالية.
- مكتب التفتيش والتدقيق.
- إدارة العلاقات العامة والاعلام.
- أدارة الشئون المالية
- قسم شئون الموظفين .
- قسم السجل العام.
- أمانة الشئون الإدارية والمالية/الأمانة العامة لمجلس الوزراء.
- مراقب شئون التوظف.

التاريخ : ٧ ابريل ٢٠٢١

اشارة :

قرار إداري
رقم (٣٥) لسنة 2021م

وكيل الوزارة

- بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم (15/ 1979) في شأن الخدمة المدنية وتعديلاته.
- وعلى المرسوم الصادر بتاريخ 1979/4/4 في شأن نظام الخدمة المدنية وتعديلاته.
- وعلى المرسوم رقم 53 لسنة 1998م في شأن تحديد اختصاصات وزير الدولة لشئون مجلس الأمة.
- وعلى قرار مجلس الخدمة المدنية رقم (25) لسنة 2006 بشأن شروط شغل الوظائف الإشرافية بالوزارات والإدارات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة التي تسري بشأنها أحكام قانون ونظام الخدمة المدنية وتعديلاته.
- وعلى قرار مجلس الخدمة المدنية رقم (18) لسنة 2011 بشأن قواعد المفاضلة في الترقية بالاختيار.
- وعلى القرار الوزاري رقم (26) لسنة 2019 بشأن البناء التنظيمي لمكتب وزير الدولة لشئون مجلس الامة.
- وعلى القرار الوزاري رقم (3) لسنة 2017 بشأن تفويض وكيل الوزارة في بعض الاختصاصات.
- وعلى القرار الوزاري رقم (27) لسنة 2019 بشأن الشروط الاضافية لشغل الوظائف الاشرافية بمكتب وزير الدولة لشئون مجلس الامة.
- وعلى القرار الوزاري رقم (4) لسنة 2021 بشأن تكليف الدكتور/ احمد براك الهيفي وكيل الوزارة المساعد لقطاع البحوث ونظم المعلومات - بالإضافة إلى عمله - بالقيام بأعمال السيد/وكيل الوزارة اعتبارا من 2021/3/29.
- وبناء على اقتراح لجنة شئون الموظفين بتاريخ2021/2/23 بندب السيد/ محمد حمد فياض العنزي -رئيس قسم المراجعة والتدقيق - لوظيفة مراقب الشئون المالية.
- وعلى موافقة مراقبي شئون التوظف رقم (2021/22) المؤرخة في 2021/4/6 بشأن ندب السيد/ محمد حمد فياض العنزي لشغل وظيفة مراقب الشئون المالية بإدارة الشئون المالية.

قرر

مادة أولى:

يندب السيد/ محمد حمد فياض العنزي – رئيس قسم المراجعة والتدقيق -كويتي الجنسية (ر.م 276120701239) للعمل مراقبا للشئون المالية بإدارة الشئون المالية.

مادة ثانية :

على جهات الاختصاص تنفيذ هذا القرار، ويعمل به اعتبارا من تاريخ صدوره. وينشر في لوحات الإعلان بالوزارة.

وكيل الوزارة

الدكتور براك الهيفي
الوكيل المساعد لقطاع البحوث ونظم المعلومات
بمكتب وزير الدولة لشئون مجلس الامة